الفصل الرابع

إنشاء المحاكم الأهلية

سنة ١٨٨٣

فى غمار الأحداث التى تعاقبت على البلاد فى السنوات الأولى للاحتلال، سطع فى سماء مصر نجمٌ زاهر، لم يلبث مع امتداد الزمن أن صار بدراً كاملا، يفيض على وادى النيل وساكنيه نور العدالة والطمأنينة والنظام والرقى، ونعنى به إنشاء المحاكم الأهلية.

نظرة تاريخية

يرجع إنشاء المحاكم الأهلية إلى عهد وزارة شريف باشا الثالثة، قبل الاحتلال، ففى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ هـ)، صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية[1]، وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى، وأهمها:

١ — وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها وإعلانها بالجريدة الرسمية، «ويكون إجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان، وأما فى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى سبعين يوما».

٢ — عدم سريان القوانين على الماضى، وصدور الأحكام باسم الحضرة الخديوية، ووجوب استنادها إلى القوانين التى سيجرى نشرها، أو القوانين

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢١٥

واللوائح الجارى العمل بموجبها ، متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة .

٣ — رتبت اللائحة أنواع المحاكم الجديدة ، فقضت بإنشاء محكمة ابتدائية فى كل من مصر والأسكندرية ، وفى كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى ، وفى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية . وإنشاء محاكم جزئية فى دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمتين استئنافيتين ، إحداهما بمصر ، والأخرى بأسيوط ، « أما فيما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيتقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية » ، ومحكمة نقض وإبرام بالقاهرة ، وكان اسمها فى اللائحة (محكمة التمييز) ، وإنشاء النيابة العمومية .

٤ — ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم ، إنما يكون للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم فى أثناء السنوات الثلاث الأولى من تاريخ تعيينه ، ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة إلى أخرى إلا برضاهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض والإبرام

٥ — تقررت فى اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم

ولا غرو فلائحة ترتيب المحاكم الحالية الصادرة فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، ويرجع معظم الفضل فى وضع اللائحتين إلى العلامة قدرى باشا ، وكان يتولى وزارة الحقانية فى وزارة شريف باشا ، وقد صدرت فى عهدها اللائحة الأولى ، وتهيأت الحكومة لإنفاذها ، إذ صدر الأمر الخديوى فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ بتعيين إسماعيل يسرى باشا نائباً عمومياً لدى المحاكم الأهلية ، وتعيين كل من أحمد أمين بك وميخائيل

كحيل بك وحسين واصف بك وكلاء نيابة[١] ، وتعيين شفيق منصور بك نائباً للوكيل العمومى لدى المحاكم الأهلية[٢] .

ولكن استقالة وزارة شريف باشا فى فبراير سنة ١٨٨٢ ، وتلاحق حوادث الثورة العرابية ، حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة ، فلما كانت وزارة شريف باشا الرابعة اعتزمت افتتاحها ووضع القوانين التى تطبقها ، وعرض حسين فخرى باشا وزير الحقانية على مجلس الوزراء أمر الإسراع فى تشكيلها ، وكان محيطا بتفاصيل المشروع ، إذ كان رئيساً للجنة التى ألفت على عهد وزارة رياض باشا الأولى فى ٢٧ يولية سنة ١٨٨٠ لإنشاء المحاكم الأهلية ، فاستقر رأى المجلس على إصدار لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، مع تعديلات يسيرة فيها ، أهمها عدم إنشاء محكمة النقض والإبرام ، ومحكمة استئناف أسيوط ، وعدم سريان النظام القضائى الجديد على السودان ، وحذف النص الذى كان يقضى بعدم جواز عزل القضاة ، وعدم جواز نقلهم إلا بالضمانات المتقدم ذكرها ، ورأى المجلس وجوب الإسراع فى تشكيل المحاكم الجديدة من الرجال ذوى الكفاية للقضاء ، سواء من أعضاء المجالس المحلية القديمة[٣] أو من المصريين الذين شغلوا المناصب القضائية بالمحاكم المختلطة ، أو أتموا دراستهم القانونية فى أوروبا وفى مصر ، مع تعيين بعض القضاة الأجانب باعتبار قاض واحد فى كل محكمة ابتدائية ، وأكثر من واحد فى محكمة الاستئناف ، بشرط مراعاة أرجحية من يكون منهم عارفا باللغة العربية .

أما عن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية ، فقد استقر رأى المجلس على اتباع قوانين المحاكم المختلطة كما كانت عليه ، أى القانون المدنى والقانون التجارى وقانون التجارة البحرى وقانون المرافعات ، أما قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فيجرى تعديلهما بما يلائم حالة البلاد .

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢٤٠ و ٢٤١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢

(٣) هى المحاكم الملغاة وكانت تسمى المجالس المحلية

لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

١٤ يونيه سنة ١٨٨٣

وعلى ذلك صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة بموجب الأمر العالى المؤرخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣[١] ، وهى كما تقدم مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ .

وصدر القانون المدنى فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣ ، وقانون التجارة ، والقانون التجارى البحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ .

وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ (غرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ هـ) صدر الأمر العالى بتشكيل محاكم الوجه البحرى وتحديد دوائر اختصاص كل منها ، أما محاكم الوجه القبلى فلم تؤلف إلا فى ٢٧ يونية سنة ١٨٨٩ .

التعيينات الأولى للمحاكم الأهلية

وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ صدرت الأوامر العالية بالتعيينات القضائية الأولى لمحكمة الاستئناف ومحاكم الوجه البحرى ، وهى[٢] :

محكمة الاستئناف

اسماعيل يسرى باشا رئيس . سليمان بك نجاتى وكيل . إبراهيم رشدى باشا . المسيو فايمنكس . المستر إيموس . المسيو ميناّر . المسيو همسكرك . عبد الحميد صادق بك . مصطفى شوقى بك . إدريس ثروت بك . إبراهيم حليم بك . محمود فهمى بك . شفيق منصور بك . أحمد بليغ بك (قضاة)[٣] .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٣

(٢) عن الوقائع المصرية عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ .

(٣) سمى قضاة محكمة الاستئناف فيما بعد (مستشارين) .

محكمة مصر الابتدائية

إبراهيم فؤاد بك رئيس . مراد بك وكيل . سليمان رؤوف بك . محمد كامل بك . مسيو اندريس . المسيو لجريل . محمد سعيد بك . صالح ثابت بك . سليم كحيل بك . حنا نصر الله بك (قضاة)

محكمة الاسكندرية

حسين واصف بك رئيس . يونس افندى يسرى وكيل . عمر رشدى بك . المسيو دهلتس . ابراهيم شوقى افندى . عبد الغنى فكرى افندى . أمين عزمى افندى . برسوم حنين افندى (قضاة)

محكمة طنطا

اسماعيل صفوت بك رئيس . اسماعيل صبرى افندى (الشاعر الكبير اسماعيل باشا صبرى) وكيل . سليمان يسرى بك . المسيو فابرى . محمد افندى جوهر . سليم فؤاد افندى . مصطفى رحمى افندى (قضاة)

محكمة بنها

أحمد نابى بك رئيس . عامر حموده بك وكيل . المسيو فان درجرخت . خليل حلمى افندى . مصطفى شوقى افندى . محمود افندى العبانى . تادرس ابراهيم افندى (قضاة)

محكمة المنصورة

مصطفى رضوان بك رئيس . يوسف صدقى افندى وكيل . عبد الهادى افندى . محمد منيب افندى . محمد على افندى . ابراهيم محمد افندى . المسيو جورج برنار . ميخائيل شاروبيم افندى . محمد افندى وصفى . حبيب نعمه افندى (قضاة) .

النيابة

وعين رؤساء للنيابة كل من : جبرائيل كحيل بك . احمد حشمت افندى . حامد محمود افندى . أمين فكرى افندى . عبد العزيز كحيل افندى

وعين وكلاء للنيابة كل من : اسماعيل ماهر افندى . حمد الله أمين افندى . على فائق افندى . محمد زكى افندى . مسيحه لبيب افندى . محمد مجدى افندى[1]

وصدر أمر عال آخر فى يوم ٣٠ ديسمبر بجعل مركز محكمة بنها فى شبين الكوم ، ومحكمة المنصورة فى الزقازيق ، لعدم تيسر مكانهما فى بنها والمنصورة

حفلة افتتاح المحاكم الأهلية

٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

وفى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ احتفل بافتتاح المحاكم الأهلية ، ففى منتصف الساعة السادسة (بحساب الوقت العربى) من ذلك اليوم توجه رؤساء وقضاة هذه المحاكم إلى سراى عابدين ، وقدمهم حسين فخرى باشا وزير الحقانية إلى الخديو توفيق باشا ، وألقى بين يديه الكلمة الآتية :

مولاى :

« من يوم جلوسكم على تخت جدودكم توجهت عنايتكم العلية لإصلاح شئون المحاكم المصرية ، واعتنت حكومتكم بتنظيم قوانين مطابقة ، بحسب الإمكان ، لأحوال البلاد وعاداتها ، وتم نشرها ، وهاهم يا خديونا الأجلّ ، الرجال الذين دعتهم ثقتكم العلية لإحقاق الحق فى محاكمكم المحمية » .

ولما أتم فخرى باشا كلمته التفت الخديو إليه وإلى القضاة ، وألقى عليهم الكلمة الآتية :

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

« لقد سرنى اجتماعكم لدىّ فى هذا اليوم المبارك الذى أعد لافتتاح المجالس التى انتظمت ، وأشكر همتكم ، والذين اشتركوا معكم للوصول إلى هذا المقصد الأجلّ .

« ومن المعلوم أن أساس العمران وازدياد ثروة الأهالى والسكان هو اتباع جادة العدل والحق ، والسير على وفق ما تقتضيه القوانين ، وتوقيع الأحكام حسب نصوصها ، ليبلغ العدل بذلك مبلغه ، ويصل الحق إلى مستحقه ، ويكفّ المعتدى عن عدوانه ، ويزدجر غيره ، وتعلمون زيادة ميلى ورغبتى فى حب العدالة والإنصاف والتساوى فى الحقوق والمعاملة بين الغنى والفقير ، ومن عهد ما استوليت مسند الخديوية المصرية لم تزل أفكارى متجهة لما يعود على وطننا بالتقدم والنجاح ، ومن جملة ذلك إيجاد المجالس الكافلة لإجراء الأحكام وتنفيذها تطبيقاً للقوانين ، وإناطة هذه الأعمال برجال قادرين على القيام بها أتم قيام ، جديرين بالاعتماد عليهم والوثوق بهم ، خبيرين بما تكلفهم به وظائفهم من النظر بكل دقة فى شئون ذوى المصالح ، لا تأخذهم فى الحق لومة لائم ، ولا يميلون إلى غير الطريق المستقيمة ، ولا يراعون الخواطر ، ولا يتطلعون إلى حب المنفعة الذاتية فيؤثرونها على المنفعة العامة ، وقد تم بعناية الله ترتيب المجالس على الوجه المرغوب ، وعيناكم بها لما هو مشهود لكم به من الأهلية واللياقة والصدق والاستقامة والعفة وشرف النفس وتوفر الشروط التى يعتد بها ويستند إليها فى تحميلكم هذه الوظائف الجليلة ، وأملى ، وقد صرتم أمناء على أحكام القانون وتنفيذها ، أن تسلكوا المسلك الحميد الأثر ، ومن الله التوفيق والاستقامة » .

ثم حلف رئيس وقضاة محكمة الاستئناف والنائب العمومى (السير بنسون مكسويل) اليمين بين يدى الخديو ، بأن يؤدوا وظائفهم بالذمة والصدق ، وبعد أن جلسوا هنيهة انصرفوا وتوجهوا إلى سراى المحكمة بباب الخلق ، يصحبهم حسين فخرى باشا ، حيث أعان افتتاح محكمة الاستئناف بمصر ومحكمة مصر الابتدائية ، وألقى فيهم الكلمة الآتية :

« يا حضرات القضاة :

« لما كان العدل أول أمر يعتنى به لعمران الممالك قد وجه الجناب العالى — حفظه الله — أنظاره منذ تبوئه أريكة الخديوية المصرية لإصلاح حالة المحاكم الأهلية ووضع قوانين لتأمين المتعاملين والفصل بين المتخاصمين مع ملاءمتها لعوائد واصطلاحات بلادنا على قدر الإمكان ، ولهذا قد تشكلت جملة لجنات من ثلاث سنوات مضت للبحث فى اتخاذ أحسن الوسائل للوصول إلى هذا الغرض ، والحمد لله قد انتهى العمل ونشرت القوانين فى الجرائد الرسمية ، وبناء على ما تعهده فيكم الحضرة الخديوية من الصداقة والاستعداد والاستقامة قد أحالت على ذمتكم القيام بالنيابة عنها بمهام هذه الوظيفة الجليلة ، ألا وهى القسط بين الناس ، وإيصال الحقوق لذويها ، والأخذ بيد المظلوم من الظالم ، مع المساواة بين الرفيع والوضيع والقوى والضعيف

« وقد اجتمعنا فى هذا اليوم لافتتاح محكمة استئناف مصر ، ومحكمتها الأهلية أيضاً .

« ولهذا فإنى أعلنكم بناء على الإرادة السنية بأن المحكمتين مفتتحتان من يومنا هذا ، ولم يبق الآن سوى مباشرتكم الأشغال بمقتضى الأوامر العالية الصادرة بنشر القوانين .

« نسأل الله القدير أن يحقق آمال الحكومة الخديوية والأمة المصرية عموماً فى حسن اجتهادكم وإخلاصكم ، وأن يقرن بالنجاح أعمالكم »

وبعد أن أتم كلمته أجابه اسماعيل يسرى باشا رئيس محكمة الاستئناف بقوله :

« بالنيابة عن جميع القضاة أقدم لسعادتكم التهنئة على ما بذلتموه من الهمة فى إصلاح أحوال المحاكم الأهلية ، ونشكركم أيضاً على ثقتكم بنا ، وأرجو سعادتكم تقديم شكرنا للجناب الخديو المعظم وإبلاغه إخلاص نيتنا وصدق طويتنا فى أعمالنا القضائية » .

ثم بعد ذلك حلف كل من رؤساء وأعضاء المحاكم الابتدائية بمصر

والاسكندرية وطنطا وبنها والمنصورة اليمين أمام محكمة الاستئناف ، وحلف رؤساء أقلام النائب العمومى ووكلاؤه اليمين بين يدى وزير الحقانية ، ثم توجه القضاة إلى وزارة الحقانية فاستقبلهم نخرى باشا وقدمهم إلى شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، فهنأهم بتقلد مناصبهم وشكروا له ثقة الحكومة بهم .

أول جمعية عمومية لمحكمة الاستئناف

واجتمعت الجمعية العمومية الأولى لمحكمة الاستئناف بمصر يوم ٣٠ يناير سنة ١٨٨٤ (٢ ربيع الآخر سنة ١٣٠١هـ) برآسة إسماعيل يسرى باشا رئيس المحكمة ، وحضور كل من سليمان بك نجاتى وكيل المحكمة ، وأحمد بك بليغ ، وعبد الحميد بك صادق ، ومحمود بك فهمى ، وإدريس بك ثروت ، والمسيو مينار والمسيو فليمنكس والمسيو همسكرك والمستر إيموس ، وإبراهيم بك حليم ، ومصطفى بك شوقى أعضاء ، والسير بنسون ما كسويل النائب العمومى ، وتخلف إبراهيم باشا رشدى أحد أعضاء المحكمة عن الحضور لانتدابه بمأمورية من ديوان (وزارة) الداخلية .

وافتتح اسماعيل يسرى باشا جلسة الجمعية العمومية بالمقالة الآتية :

« إن الله يأمر بالعدل والإحسان ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ، ساد كل من أقام العدل وشاد بنيانه ، وساد كل من سار فى طريق العدل ونفذ أحكامه ، لايخفى أن من خلال الكمال التى تتنافس فيها كل دولة ، وتفتخر بها كل أمة ، إيجاد القوانين التى بها تحفظ الأموال ، وتحقن الدماء ، وتصان الأعراض ، ولا تكون تمشيتها إلا برجال عفوفى النفس طاهرى الذيول ، لا يميلون مع الأهواء والأغراض ، والسعيد من اقتدى فى الكمال بغيره ، واقتفى أثره فى استقامة سيره .

« سادتى : قواعد العمران المشاهدة عند غيرنا موضوعة على أساس العدل

والحرية ، وهما أصلان ثابتان فى شريعتنا ، وهما ملاك القوة والتمدن ، وبهما انتظام الملك ودوامه .

« سادتى : الملك بستان والعدل سياجه ، ومالا يصان لا يدوم حفظه .

« سادتى : قد آن لكل فرد من أتباع الحكومة المصرية الخديوية أن يهنئ نفسه ، ويشكر فضلها من صميم فؤاده على ما أشرقت به شموس توفيقها من مطالع السعادة ، وأينعت به غصون فضلها من مجامع الإفادة ، ألا وهو قانون المحاكم الأهلية النظامية ، وصـــدور أوامرها بانتشار أعلام العدالة بهذه الأحكام ، وانتقاء من وثقت به للقيام بأعباء هذه المهمة من القضاة والحكام .

« سادتى : قد تحلت حكومتنا السنية بهذه الفضيلة ، وتخلت عن مسئولية الأحكام بما قلدتكم من أعمالها الجليلة ، مع كمال الثقة بحضراتكم فى تأدية هذه الوظيفة الشريفة ، التى من شأنها التسوية بين القوى والضعيف فى الأحكام ، والأخذ بيد المظلوم ، وإيصال الحقوق لأربابها على مقتضى القانون .

« سادتى : لا تحسبن الظلم منحصراً فى أخذ المال من يد مالكه بغير حق ، بل يعم من لم يستخلصه من يد الظالم ويرده للمستحق ، فالتعاون على إقامة الحق من أعظم الواجبات ، وإنصاف المظلوم من الظالم من ألزم الحقوق ، قد اجتمعنا للشروع بما نيط بنا من هذا العمل الجسيم ، فعلينا أن نتعاضد على إنجازه على الوجه المستقيم .

« سادتى : المشاورة أصل من أصول الدين ، وسنة واجبة أمر بها الله سبحانه فى كتابه أشرف النبيين ، وما ألفت المحاكم إلا لهذا القصد الجليل ، وكلنا يعلم فضائل هذا الأصل ومزاياه ، ومايترتب على نتائجه من استقامة العمل فى مبدئه ومنتهاه » .

وبعد ذلك تداولت الجمعية فى تأليف دوائر الجنايات والمحكمة المدنية والتجارية ، ولجنة الإعانة القضائية ، وكيفية عقد جلساتها ؛ ثم انتهى الاجتماع

التعيينات القضائية لمحاكم الوجه القبلى

وفى ٢٧ يونية سنة ١٨٨٩ صدرت التعيينات القضائية الأولى لمحاكم الوجه القبلى ، وهى :

محكمة بنى سويف

يحيى ابراهيم افندى (رئيس) . سليم فؤاد افندى (وكيل) . محمد صالح افندى . حسن جلال افندى ، مصطفى سامى افندى . أحمد حلمى افندى . مصطفى واصف افندى . يسى عبد الشهيد افندى . قاسم أسعد افندى . حسن السبكى افندى (قضاة)

محكمة أسيوط

حسين ثابت افندى (رئيس) . مصطفى فهمى افندى (وكيل) . أمين على افندى . أحمد زيور افندى . على مميش افندى . مرقص غالى افندى . على أحمد بك . أحمد عبد الله افندى . عبد المجيد فريد افندى . محمود رشاد افندى (قضاة) .

محكمة قنا

محمد مصطفى افندى (رئيس) . محمد مظهر افندى (وكيل) . بحرم غانم افندى . برسوم جريس افندى . أبو النعمان عمران افندى . حسن حسنى افندى . على كمال افندى . على حسين افندى . محمد وهبى افندى . أحمد فتحى افندى (قضاة)

النيابة

وعين رؤساء للنيابة كل من : قاسم أمين افندى . أحمد فتحى زغلول افندى . محمد النجارى افندى

وعين وكلاء للنيابة كل من : أحمد طلعت افندى . أنطون حمصى افندى . على جلال افندى . محمود على افندى . محمد عبد الفتاح افندى . أحمد حمدى افندى .

* * *

هذا ، وقد أخذت المحاكم الأهلية من عهد إنشائها تؤدى مهمتها الجليلة فى بلاد القطر كافة ، واستمرت على مدى السنين ترفع لواء العدالة والحق بين الناس ، وتغرس فى النفوس روح الطمأنينة والشعور بالكرامة والمساواة أمام القانون وأمام الهيئة الحاكمة ، واستقرت المعاملات بين الناس ، واطمأنوا على حياتهم وشرفهم ، وعلى أموالهم وحقوقهم ، كما استقر الأمن والنظام ، كل أولئك كان له الأثر الكبير فى ارتقاء أخلاق الشعب ، وتقدم البلاد فى ميادين الحضارة ، واطراد نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، هذا إلى أن القضاء والمحاماة قد خرّجا للبلاد طائفة كبيرة من أعلام الفكر والقانون ، والتشريع والتأليف ، والأدب والخطابة ، والسياسة والاجتماع ، فالنظام القضائى فى مصر له فضل على البلاد عظيم ، وله الأثر الذى لا ينكر فى نهضتها القومية .